

Distr.: General
30 June 2023
Arabic
Original: English



أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يتناول هذا التقرير الفترة الممتدة من 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى 29 حزيران/يونيه 2023 ويتضمّن لمحة عامة عن التّطورات والاتجاهات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وعن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (المكتب). ويسلط التقرير أيضا الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ويتضمن مستجدات الحالة في حوض بحيرة تشاد، عملاً بقرار مجلس الأمن 2349 (2017).

ثانيا - التطورات والاتجاهات السائدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

2 - اتخذت بعض الدول الأعضاء في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل خطوات لزيادة توطيد عملياتها الديمقراطية. فقد أجرت بنن وغينيا - بيساو وموريتانيا انتخابات تشريعية في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه وأيار/مايو على التوالي. وأجرت نيجيريا انتخابات رئاسية وبرلمانية اتحادية في شباط/فبراير، وكذلك انتخابات للحكام وانتخابات تشريعية على مستوى الولايات في آذار/مارس. كما أجرت غامبيا انتخابات محلية في آذار/مارس. وأحرز تقدم في الأعمال التحضيرية للانتخابات في توغو، وسيراليون، وكوت ديفوار، وليبيريا. وأدى تطبيق تشريع الانحياز الإيجابي المعتمد حديثاً إلى زيادة تمثيل المرأة في البرلمان في بنن. وفي ليبيريا، وقّعت اللجنة الوطنية للانتخابات والأحزاب السياسية مذكرة تفاهم في أيار/مايو تلتزم الأحزاب السياسية بموجبها بأن تشكل المرأة ما لا يقل عن 30 في المائة من المرشحين المدرجين في قوائمها. لا تزال هناك شواغل في عدة بلدان بشأن استمرار التوترات الاجتماعية والسياسية وتقلص الحيزين المدني والسياسي.

3 - وطلبت بوركينا فاسو وغينيا ومالي التي تمر بمرحلة انتقال سياسي، من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا رفع الجزاءات المفروضة عليها في أعقاب التغييرات غير الدستورية لحكوماتها. بيد أن هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قررت الإبقاء على جزاءاتها القائمة وفرضت



الرجاء إعادة استعمال الورق



حظرا جديدا على سفر أعضاء الحكومة وغيرهم من كبار المسؤولين في تلك الدول. كما أكدت الجماعة الاقتصادية من جديد ضرورة فتح الحيز السياسي وضمان إجراء حوار سياسي جامع. واقترحت الدول الثلاث إنشاء إطار دائم للتنسيق فيما بينها لتيسير التجارة ومعالجة انعدام الأمن.

4 - ورغم الإبلاغ عن انخفاض في عدد الهجمات الإرهابية والوفيات المرتبطة بانعدام الأمن في المناطق الواقعة في حوض بحيرة تشاد في النيجر ونيجيريا والمناطق المحيطة بها، استمر تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل الوسطى واستمر تفاقم حالة انعدام الأمن جنوبا في اتجاه البلدان الساحلية. وفي مواجهة ذلك، سعت البلدان الساحلية إلى تعزيز التزاماتها الأمنية الثنائية ساعية في الوقت نفسه إلى تدعيم قدراتها الأمنية الداخلية.

5 - واستمر تدهور الحالة الإنسانية في المنطقة وسط ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية. وظلت الحالة الإنسانية في منطقة الساحل الوسطى متردية بشكل خاص. ورغم تسجيل نمو اقتصادي مطرد في دول أعضاء معينة، كان لتباطؤ النشاط الاقتصادي، وتزايد تحديات الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، وارتفاع التضخم، أثر سلبي على مجمل مسار النمو في المنطقة.

6 - وفي 19 أيار/مايو، تولى الممثل الخاص الجديد للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ليوناردو سانتوس سيماو مهامه وسافر إلى نيويورك لحضور اجتماعات توجيهية مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة وممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ألف - السياسة والحوكمة

7 - أجريت انتخابات تشريعية سلمية في بنن في 8 كانون الثاني/يناير. وفازت الكتلة الجمهورية الموالية للحكومة والاتحاد التقدمي من أجل التجديد بما مجموعه الإجمالي 81 مقعدا في الجمعية الوطنية ذات المجلس الواحد المكونة من 109 مقاعد، في حين حصل حزب المعارضة الرئيسي، الديمقراطيون، على 28 مقعدا، وهو ما كان إيذانا بعودة المعارضة إلى البرلمان بعد غياب دام أربع سنوات. ونتيجة للإصلاح الدستوري الذي أُدخل عام 2019، الذي خُصص بموجبه 24 مقعدا للمرأة في الجمعية الوطنية، انتُخبت 28 امرأة في البرلمان يشكلن أعلى نسبة على الإطلاق للنائبات منذ إعادة تنظيم الانتخابات المتعددة الأحزاب في عام 1991. وما زال قادة المعارضة البارزون قيد الاحتجاز، بمن فيهم ريكيا مادوغو وجويل أيفو.

8 - وفي بوركينا فاسو، أولت السلطات الانتقالية الأولوية لتعزيز الجهود العسكرية بغية معالجة الوضع الأمني من خلال تخصيص 28 في المائة من الميزانية الوطنية لقطاع الدفاع والأمن في عام 2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 72 في المائة مقارنة بعام 2022. وفي 25 كانون الثاني/يناير، اعتمدت بوركينا فاسو خطة عمل لتحقيق الاستقرار والتنمية للفترة 2023-2025 حددت الأولويات في مجالات الأمن، والتحديات الإنسانية، والحوكمة، والمصالحة الوطنية، والتماسك الاجتماعي. وألغيت زيارة لوسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيس النيجر السابق محمدو إيسوفو إلى بوركينا فاسو كان مقررا إجراؤها في 31 كانون الثاني/يناير. ومنذ ذلك الحين، لم تحرز الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أي تقدم يذكر في وضع جدول زمني للمرحلة الانتقالية. واتفق وزراء خارجية بوركينا فاسو وغينيا ومالي خلال اجتماعهم في واغادوغو يومي 8 و 9 شباط/فبراير، على تعزيز العلاقات الثلاثية، لأغراض من بينها التصدي للتحديات الأمنية والاقتصادية والإنسانية.

9 - وركزت السلطات الوطنية والجهات صاحبة المصلحة في كابو فيردى على تنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية للفترة 2022-2026، التي تهدف في جملة أمور إلى مواجهة التحديات المرتبطة بالتعافي في فترة ما بعد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبالأثر الاجتماعي والاقتصادي للتضخم المرتفع. وفي هذا السياق، اتخذت السلطات تدابير لتعزيز الاقتصاد الرقمي والنهوض بالسياحة المستدامة بيئياً.

10 - وفي كوت ديفوار، استمرت الأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية والإقليمية التي ستجرى في أيلول/سبتمبر 2023. ونفذ الرئيس الحسن واتارا في 22 شباط/فبراير إحدى توصيات الحوار الوطني الذي أُجري في عام 2022 من خلال ترشيح ثلاثة أعضاء إضافيين للجنة الانتخابية المستقلة، بينهم عضو من حزب المعارضة الذي ينتمي إليه الرئيس السابق لوران غباغبو، حزب الشعوب الأفريقية - كوت ديفوار. وفي 30 آذار/مارس، أكد الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار - التجمع الديمقراطي الأفريقي تعيين الرئيس السابق لكوت ديفوار هنري كونان بيديه رئيساً له. وفي 2 أيار/مايو، وقّعت الجبهة الشعبية الإفوارية بزعامة باسكال آفي نغيسان والحزب الحاكم، تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام، شراكة بهدف تحقيق المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي والديمقراطية. وبالنسبة إلى العلاقات الإقليمية، وفي أعقاب غفو صادر عن رئيس الحكومة الانتقالية لمالي أسيمي غويتا، عاد إلى كوت ديفوار الجنود الإفواريون الذين كانوا معتقلين في مالي منذ تموز/يوليه 2022. وفي 22 و 23 آذار/مارس، سافر وفد إفواري إلى باماكو للمشاركة في اللجنة التقنية المشتركة، التي اجتمعت لأول مرة بعد 19 عاماً.

11 - وأجرت غامبيا انتخابات سلمية لأعضاء المجالس المحلية ورؤساء البلديات في 15 نيسان/أبريل و 20 أيار/مايو، على التوالي. وفاز حزب الشعب الوطني الحاكم وحلفاؤه بما مجموعه 51 في المائة من جميع مقاعد المجالس المحلية. وانتُخبت 18 من 58 امرأة تنافسن على جميع مقاعد المجالس المحلية، وتشكل النساء الآن 15 في المائة من أعضاء المجالس المحلية، وهي نسبة تشكل زيادة عن نسبة تمثيل النساء البالغة 7 في المائة التي أسفرت عنها الانتخابات المحلية التي أُجريت في عام 2018. وفي انتخابات رؤساء المجالس البلدية، فاز حزب الشعب الوطني والحزب الديمقراطي المتحد المعارض بأربع من ثمان من مناطق الحكم المحلي. ولدفع مسار العدالة الانتقالية إلى الأمام، عقدت الحكومة يومي 12 و 13 أيار/مايو مؤتمراً لأصحاب المصلحة من المانحين في بانجول لحشد الدعم الدولي لكتابها الأبيض بشأن تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات.

12 - واستمرت المناقشات في غانا حول استخدام بطاقة الهوية الوطنية كوثيقة هوية حصرية لتحديث السجل الانتخابي قبل إجراء الانتخابات العامة في عام 2024، بسبب المخاوف من احتمال حرمان الناخبين الذين لا يمتلكون البطاقة من حق التصويت. ورفض حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي المعارض، في تصويت برلماني أُجري في 24 آذار/مارس، تعيين قاضيين من القضاة المرشحين الأربعة للمحكمة العليا الذين زكاهم الرئيس نانا أكو دانكوا أكوفو - أدو. غير أن المعارضة أيدت تعيين ستة مرشحين لمنصب وزارية. وتواصلت الجهود التي تبذلها الحكومة لزيادة تعبئة الإيرادات المحلية لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة القدرة على تحمل الدين بإصدار ثلاثة مشاريع قوانين ضريبية جديدة.

13 - وفي غينيا، دعا وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية موري كوندي في 28 نيسان/أبريل المجتمع الدولي إلى دعم تعبئة ما يقرب من 6 ترليون فرنك غيني (600 مليون دولار) لتنفيذ خطة المرحلة الانتقالية. وفي أعقاب النداءات المستمرة لإجراء حوار وطني جامع، حاول الزعماء الدينيون تيسير الحوار بين السلطات الانتقالية وقوى غينيا الحية، وهي مجموعة من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وأدت

المحادثات في البداية إلى تعليق للمظاهرات في آذار/مارس؛ غير أنها استؤنفت في 10 أيار/مايو بعدما أعربت قوى غينيا الحية عن عدم رضاها عن العملية. وحلّ رئيس المرحلة الانتقالية مامادي دومبوي كيتيبين وأجرى عملية إعادة تنظيم طفيفة للحكومة.

14 - وفي غينيا - بيساو، في 29 آذار/مارس، أحالت المحكمة العسكرية الإقليمية لبيساو للمرة الثالثة قضية الأفراد الذين كانوا اعتُقلوا بسبب تورطهم المزعوم في محاولة الانقلاب التي وقعت في 1 شباط/فبراير 2022 إلى محكمة بيساو الإقليمية بحجة أنها لا تملك الاختصاص القانوني للنظر في القضية. وفي 9 أيار/مايو، وقبل الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في 4 حزيران/يونيه، قررت اللجنة الانتخابية الوطنية أن يمارس أمينها التنفيذي مهام رئيس اللجنة بالنيابة إلى أن ينتخب البرلمان الجديد أميناً تنفيذياً جديداً. وفي اليوم نفسه، أدى 22 عضواً غير دائم اليمين الدستورية أمام الأمين التنفيذي للجنة الانتخابية الوطنية، بصفته رئيساً بالنيابة. وفي 10 أيار/مايو، أصدرت محكمة العدل العليا قائمة بالترشيحات التي حظيت بالموافقة لخوض الانتخابات التشريعية، ضمت 20 حزبا سياسيا وائتلافين. ومن هذين الائتلافين الائتلاف الذي يضم الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي، الذي أعيدت تسميته ليصبح منتدى التحالف الجامع - تيرا رانكا، بناء على طلب المحكمة العليا، لتجنب اللبس مع الحزب الذي يحمل الاسم نفسه. وجرّت الانتخابات التشريعية في 4 حزيران/يونيه دون وقوع حوادث تُذكر. وفي 15 حزيران/يونيه، أكدت اللجنة الانتخابية الوطنية أن منتدى التحالف الجامع - تيرا رانكا حصل على أغلبية مطلقة بفوزه بـ 54 مقعداً من المقاعد الـ 102 في البرلمان.

15 - وفي ليبيريا، استمرت الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في 10 تشرين الأول/أكتوبر وسط توترات سياسية، لا سيما فيما يتعلق بعملية تسجيل الناخبين. وفي 4 نيسان/أبريل، وقّع 26 حزبا سياسيا مسجلاً على إعلان نهر فارمينغتن المنفّج لعام 2023، تحت رعاية اللجنة الانتخابية الوطنية في ليبيريا، وبحضور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، الذي التزمت فيه تلك الأحزاب بالامتناع عن الخطاب التحريضي والعنف الانتخابي، وبخاصة ضد النساء، وباحترام نتائج الانتخابات.

16 - وفي مالي، أحرز تقدم في تفعيل الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات. وتقرر تأجيل الاستفتاء الدستوري الذي كان من المقرر إجراؤه أساساً في 19 آذار/مارس، إلى 18 حزيران/يونيه. وعلى الرغم من جهود الوساطة الدولية، بما في ذلك جهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لم تجتمع الأطراف في إطار آليات رصد الاتفاق منذ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022. ومع ذلك، فإن بعض الإصلاحات المؤسسية الجارية في إطار العملية الانتقالي السياسية يتمشى مع الاتفاق.

17 - وفي موريتانيا، أجريت انتخابات بلدية وتشريعية سلمية على دورتين في 13 و 27 أيار/مايو. واستناداً إلى بيانات نشرتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، بلغت نسبة الإقبال 71,5 في المائة و 64,5 في المائة، على التوالي، وهي نسبة مشابهة لتلك المسجلة في انتخابات عام 2018. ووفقاً للنتائج الأولية، حصل حزب الإنصاف الحاكم على أغلبية الأصوات. وطعن عدة أحزاب من المعارضة في النتائج ودعت إلى إعادة إجراء الانتخابات. وزاد عدد البرلمانيات زيادة طفيفة، حيث فازت النساء بـ 41 مقعداً في الجمعية الوطنية المكونة من 176 مقعداً، مقارنة بـ 30 مقعداً في البرلمان السابق المكون من 157 مقعداً.

18 - وفي النيجر، حكمت المحكمة العسكرية في 24 شباط/فبراير على 27 شخصا لمشاركتهم في محاولة القيام بانقلاب في 31 آذار/مارس 2021. وحُكم على خمسة أشخاص بالسجن المؤبد وحكم على الأشخاص الـ 22 الآخرين بالسجن لمدد تتراوح من 4 إلى 10 سنوات. وفي 14 نيسان/أبريل، حكمت المحكمة العليا في نيامي على منسق حركة ائتلاف M62 المعارض عبد الله سيدو بالسجن تسعة أشهر بتهمة "نشر معلومات تخل بالنظام العام". وفي 23 آذار/مارس، اعتمد مجلس الوزراء في 23 آذار/مارس تقريراً عن أداء العمل الحكومي للفترة 2021-2022 وتنفيذ التوجهات الاستراتيجية السبعة للبرنامج الرئاسي "النهضة الثالثة"، الذي يقر باستمرار خطر الإرهاب والأعمال الإجرامية ضد المدنيين. وفي 24 آذار/مارس، ترأس رئيس الوزراء أوحومودو محمدو دورة استثنائية للمجلس الوطني للحوار السياسي حضرها ممثلون عن الأغلبية والمعارضة والأحزاب غير المنتسبة.

19 - وفي نيجيريا، أجريت انتخابات رئاسية وبرلمانية اتحادية في 25 شباط/فبراير. وأعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة فوز بولا تينوبو مرشح حزب جميع التقدميين الحاكم بنسبة 36,7 في المائة من الأصوات. وتلاه أتيكو أبو بكر، من حزب الشعب الديمقراطي وهو الحزب المعارض الرئيسي، الذي فاز بنسبة 29,9 في المائة من الأصوات، ثم بيتر أوبي، من مرشح حزب العمال، الذي فاز بنسبة 26,1 في المائة من الأصوات. وبلغت نسبة إقبال الناخبين 27,05 في المائة، وهي أدنى نسبة منذ عودة البلد إلى الديمقراطية في عام 1999. واتسمت الانتخابات الرئاسية بوقوع بعض حوادث العنف، في حين واجهت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة تحديات تقنية في تحميل النتائج على الموقع الشبكي للجنة. وفي ما يتعلق بانتخابات مجلس النواب الاتحادي، برز مؤتمر جميع التقدميين في الصدارة، وهو كان حقق نتائج مشابهة في مجلس الشيوخ. وأجريت انتخابات الحكام والمجالس التشريعية للولايات في 18 آذار/مارس، وأجريت في 15 نيسان/أبريل انتخابات تكميلية لعمليات الاقتراع التي لم تسفر عن نتيجة حاسمة أو التي أُجلت بسبب انعدام الأمن. وقد طعن المرشحان السيد أبو بكر والسيد أوبي في نتائج الانتخابات الرئاسية، وقامت جهات فاعلة مختلفة التماسات أخرى للطعن في بعض نتائج انتخابات مجلس الشيوخ ومجلس النواب والحكام والمجالس التشريعية للولايات. وفي 29 أيار/مايو، أدى اليمين الدستورية الرئيس المنتخب ونائب الرئيس المنتخب كاشيم شيتيما، فضلاً عن حكام الولايات المنتخبين حديثاً والمعاد انتخابهم.

20 - وفي السنغال، بدأت الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية التي ستجرى في شباط/فبراير 2024 بتفتيح استثنائي لسجل الناخبين في الفترة من 6 نيسان/أبريل إلى 6 أيار/مايو. واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتكهنات بأن الرئيس مكي سال يفكر في الترشح لولاية رئاسية ثالثة. وفي 30 مارس/آذار، أُدين زعيم ائتلاف يوي أسكان وي المعارض عثمان سونكو بتهمة التشهير وحُكم عليه بالسجن لمدة شهرين مع وقف التنفيذ، بالإضافة إلى غرامة قدرها 200 مليون فرنك من فركات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي 300 000 دولار). وفي 8 أيار/مايو، شددت محكمة استئناف الحكم الصادر في حق السيد سونكو بزيادة العقوبة إلى السجن لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ. وفي 1 حزيران/يونيه، حُكم على السيد سونكو بالسجن لمدة سنتين بتهمة "إفساد الشباب" ولكن بُرئت ساحته من تهمة اغتصاب والتهديد بالقتل المزعومتين. وهذه الإدانة تجعله غير مؤهل لخوض الانتخابات الرئاسية لعام 2024. وأثار الحكم احتجاجات في دكار ومدن أخرى في جميع أنحاء البلد. ووفقاً لما أفادت به السلطات، أدت المظاهرات إلى سقوط 16 قتيلاً واعتقال أكثر من خمسمائة شخص.

21 - وأُجريت الانتخابات العامة في 24 حزيران/يونيه في سيراليون في بيئة سلمية بشكل عام رغم ورود تقارير تفيد عن وقوع بعض حوادث العنف. وفي 27 حزيران/يونيه، نشرت اللجنة الانتخابية لسيراليون النتائج المصدّقة للانتخابات الرئاسية التي أكدت فوز شاغل المنصب جوليوس مادا بيو، بحصوله على 56,17 في المائة من الأصوات. ورفض مرشح المعارضة الرئيسي سامورا كامارا النتيجة. وأُعريت بعثات مراقبة الانتخابات، ومن بينها بعثات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، عن أوجه قلق إزاء شفافية العملية، وحضّت على حل النزاعات عن طريق الحوار وعبر القنوات القانونية. وفي 27 حزيران/يونيه، تولى السيد بيو منصبه.

22 - وفي توغو، أنشئ بموجب مرسوم رئاسي قبل الانتخابات الإقليمية والتشريعية 56 فرعاً محلياً للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، في حين حُدث سجل الناخبين في الفترة من 29 نيسان/أبريل إلى 3 حزيران/يونيه. وأعلنت عدة أحزاب من المعارضة عزمها على المشاركة في العملية الانتخابية. وواصلت المعارضة بقيادة حزب الدينامية من أجل غالبية الشعب (المعروف سابقاً باسم دينامية المونسنيور كبادزرو) دعوتها إلى الإفراج عن الناشطين السياسيين المحتجزين.

باء - الحالة الأمنية

23 - ظلت الحالة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية محفوفة بالمخاطر ولا سيما في بوركينا فاسو ومالي بسبب الهجمات المستمرة التي شنها على أهداف عسكرية ومدنية كل من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين المنتسبة إلى تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. وواصل تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في البلدين الدخول في مواجهات مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين من أجل الاستحواذ على الموارد والنفوذ، وقد غلق المدنيون في بنن وتوغو. وبذلت البلدان الساحلية جهوداً لمواجهة تزايد انعدام الأمن، بما في ذلك تعزيز التعاون الثنائي. بيد أن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد أظهرت علامات استقرار يعود سببها إلى زيادة عدد العمليات الأمنية التي اتخذتها قوات الأمن الإقليمية وأثر الشقاق الداخلي على القدرات العملياتية للجماعات المنتسبة إلى بوكو حرام والجماعات المنشقة عنها.

24 - وفي بوركينا فاسو، شنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى هجمات واسعة النطاق على أهداف مدنية وعسكرية في جميع أنحاء الإقليم. وفي غضون ذلك، أنهت بوركينا فاسو في 28 شباط/فبراير اتفاق المساعدة العسكرية المبرم مع فرنسا وطلبت مغادرة جميع الأفراد العسكريين الفرنسيين العاملين في الإدارات العسكرية في بوركينا فاسو. وفي المقابل، تم تعزيز التعاون العسكري الثنائي بين بوركينا فاسو ومالي، كما يتضح من إجراء عدة زيارات رفيعة المستوى، بما في ذلك زيارة وزير الدفاع المالي إلى واغادوغو في 16 آذار/مارس، والقيام بعملية عسكرية مشتركة في منطقة بوكو دو موهون. وفي 19 نيسان/أبريل، أعلنت السلطات الانتقالية، بموجب مرسوم، التعبئة العامة لأنصار الجيش من الأفراد المدنيين لمدة 12 شهراً لدعم مكافحة الإرهاب.

25 - وفي مالي، ظلت منطقتا غاو وميناكا بورتين للأعمال العدائية بين جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، مما أدى إلى تحقيق الأخير مكاسب في السيطرة على الأراضي في منطقة ميناكا وتشتريد أعداد كبيرة من السكان. وفي وسط مالي، ووفقاً لما أفادت به البعثة المتكاملة، سُجل 126 هجوماً بين 6 كانون الثاني/يناير و 1 آذار/مارس، مما أسفر عن سقوط ما لا يقل

عن 206 قتلى بينهم 84 مدنيا. وعززت القوات المسلحة المالية قدراتها القتالية واستعادت أراضي في بعض المناطق، مما أدى إلى عودة جماعات السكان إلى دائرتي بانكاس وكورو في منطقة موبتي وإلى دائرة نيونو في منطقة سيغو. بيد أنه وردت أنباء عن وقوع عدة هجمات استهدفت قوات الأمن المالية، بما في ذلك هجوم وقع في 22 نيسان/أبريل استهدف قاعدة القوات الجوية المالية في سيفاري، مما أسفر عن سقوط 38 قتيلًا بينهم 10 مدنيين. وفي 8 شباط/فبراير، أعلنت تنسيقية حركات أزواد، التي كانت وقعت اتفاق السلام والمصالحة في مالي عام 2015، دمج عناصرها بغية إنشاء إطار أمني مشترك للمناطق الشمالية.

26 - وفي النيجر، استمرت حالة انعدام الأمن في منطقة حوض بحيرة تشاد ومنطقة تيلابيري رغم وجود مؤشرات على تحسن الاستقرار في جنوب شرق البلاد بالقرب من الحدود مع نيجيريا. وفي حين ظلت منطقة أغاديز أقل تأثراً، قُتل خمسة جنود في 9 نيسان/أبريل أثناء مواكبتهم قافلة لتعدين الذهب في المنطقة الواقعة بين تشيباراكاتن وأرليت. وبالإضافة إلى ذلك، قتل ما لا يقل عن 10 جنود في 11 شباط/فبراير في هجوم على قافلة للجيش في باني بانغو، بمنطقة تيلابيري. وفي 13 نيسان/أبريل، قتل ما لا يقل عن ثلاثة جنود أثناء قيامهم بدورية في دجالوري بمنطقة ديفا. وعززت القدرات العسكرية للقوات المسلحة النيجرية، بما في ذلك من خلال الدعم الدولي، لمواجهة انعدام الأمن.

27 - وفي نيجيريا، انخفض عدد الهجمات الإرهابية والوفيات بفضل عمليات مكافحة التمرد التي قامت بها القوات المسلحة النيجيرية والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات ضد جماعة بوكو حرام، وتسريح المقاتلين السابقين في جماعة بوكو حرام وأنصارها، والقتال المتكرر بين جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في مقاطعة غرب أفريقيا. ومع ذلك، تواصل شن هجمات واسعة النطاق. وواصلت الميليشيات المسلحة أيضا عملياتها في ولايتي زامفارا وسوكوتو في الشمال الغربي، وبدرجة أقل في ولايات بلاتو وبنو ودلتا الواقعة في المنطقتين الوسطى والجنوبية.

28 - وفي شمال بنن، أبلغ عن وقوع عدة هجمات، بما في ذلك هجوم وقع في 31 كانون الثاني/يناير استهدف مدرسة ابتدائية في جيمباغو بمقاطعة أليوري، قُتل خلاله زعيم القرية. وفي 10 آذار/مارس، فرض وزير اللامركزية والحكم المحلي حظر تجول ليليا في أربع بلديات في المنطقة الشمالية الغربية من مقاطعة أتاكورا وثلاث بلديات في شمال شرق مقاطعة أليوري. وفي شمال توغو، قُتل 31 مدنيا عندما هوجمت قريتا تولا وغنينغو في منطقة سافان في 10 شباط/فبراير. وأبلغ أيضا عن وقوع عدة حوادث استخدمت فيها أجهزة متفجرة يدوية الصنع. وفي 6 نيسان/أبريل، مدد البرلمان بالإجماع لمدة عام آخر حالة الطوارئ، التي كان قد أعلن في البداية فرضها لمدة ثلاثة أشهر في حزيران/يونيه 2022. وفي غانا، حمل هجوم تم إحباطه في 6 شباط/فبراير على جسر بالقرب من باوكو، على مقربة من الحدود مع بوركينا فاسو، السلطات على نشر 1 000 عنصر إضافي من عناصر قوات الدفاع والأمن على طول الحدود.

29 - وواصلت الدول الأعضاء في مبادرة أكرا تعزيز تعاونها الأمني لمكافحة ومنع استمرار تمدد الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي الفترة من 31 كانون الثاني/يناير إلى 2 شباط/فبراير، اجتمعت الأجهزة الأمنية التابعة لأعضاء المبادرة في أبيدجان لتعزيز تبادل المعلومات والتعاون. ومع أن القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التابعة لمبادرة أكرا لم تبدأ عملها بعد، فإن المناقشات جارية بين أمانة مبادرة أكرا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن سبل تعزيز التعاون بينهما. وخلال زيارة عمل إلى غانا يومي 15 و 16 أيار/مايو، اتفقت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأمانة مبادرة أكرا على ضرورة اتخاذ إجراءات في إطار مبادرة أكرا واستراتيجية الجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا بهدف التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وزار وفد الجماعة الاقتصادية أيضا القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التابعة لمبادرة أكرا في تمالي لتقييم الحالة الراهنة لقدراتها العملية وتأهبها.

30 - واستمر تحسن حالة الأمن البحري في خليج غينيا. وأبلغ في غرب أفريقيا عن خمسة حوادث قرصنة وسطو مسلح في الربع الأول من عام 2023، مقارنة بستة حوادث في الفترة نفسها من عام 2022. ومع ذلك، لا تزال المخاطر قائمة. ففي 11 آذار/مارس، صعد أشخاص مجهولو الهوية على متن ناقلة مسجلة في سنغافورة على بعد 550 كلم قبالة ساحل كوت ديفوار. وفي 25 نيسان/أبريل، استضاف رئيس غانا الدورة الاستثنائية الثالثة لجمعية رؤساء دول وحكومات لجنة خليج غينيا. وتركزت المداولات على إمكانية توسيع عضوية اللجنة لتشمل جميع الدول الساحلية في غرب ووسط أفريقيا.

جيم - السياق الاجتماعي والاقتصادي

31 - وفقا للبيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في 14 نيسان/أبريل، من المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشكل طفيف من 3,9 في المائة في عام 2022 إلى 3,8 في المائة في عام 2023، ويُعزى ذلك إلى تراجع في الطلب الوطني في أعقاب ارتفاع في تكاليف الاقتراض وانخفاض في تدفقات المعونة. وكان لارتفاع أسعار المواد الغذائية أثر سلبي متفاقم على القوة الشرائية للأسر المعيشية الضعيفة أصلا. كما واجهت الحكومات المزيد من الصعوبات في الحصول على الائتمان واضطرت إلى رفع أسعار السندات. غير أن الحالة تتفاوت تفاوتاً شديداً داخل المنطقة. فعلى سبيل المثال، في حين من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي في النيجر 11,1 في المائة لعام 2023، ثمة توقعات تشير إلى أنه سينخفض في بلدان أخرى في ظل استمرار التضخم المرتفع. وفي خضم تزايد مستويات الدين، تسعى غانا إلى إعادة هيكلة ديونها الخارجية والوطنية.

دال - السياق الإنساني

32 - ظلت الحالة الإنسانية مزرية في جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما في منطقة الساحل، بسبب عدم الاستقرار والعنف والنزوح القسري وانعدام الأمن الغذائي. وحتى شباط/فبراير، أغلقت أو توقفت عن العمل نحو 10 000 مدرسة في جميع أنحاء بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا بسبب العنف. وتواجه النساء والفتيات أيضا مخاطر مرتفعة من الوقوع ضحية الخطف والعنف الجنسي والجسدي.

33 - وظل عدد المشردين في جميع أنحاء منطقة الساحل والبلدان الساحلية مرتفعاً حيث بلغ 6,3 ملايين شخص. وفي الأشهر الستة الماضية، فر حوالي 30 000 لاجئ مالي إلى بوركينا فاسو والنيجر، في حين عبر أكثر من 11 500 شخص من بوركينا فاسو إلى مالي والنيجر. وفرّ ما يقرب من 8 450 شخصا من شمال غرب نيجيريا إلى النيجر هرباً من العنف. وبالإضافة إلى ذلك، سُجلت زيادة كبيرة في عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في البلدان الساحلية. فحتى شباط/فبراير، كانت توغو وكوت ديفوار تستضيفان نحو 3 400 و 8 500 شخص، على التوالي، من الأشخاص الـ 66 090 الذين فروا من بوركينا فاسو وحدها. وحتى آذار/مارس 2023، كان حوالي 1 500 شخص فروا من توغو إلى بنن بسبب ازدياد الهجمات.

34 - ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، ستحتاج منطقة الساحل في عام 2023 إلى توفير المساعدة الإنسانية والحماية لـ 37,7 مليون شخص، 41 في المائة منهم من النساء. وتشمل تلك

التوقعات أيضا توفير الدعم لـ 21,8 مليون شخص من المتوقع أن يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال موسم القحط. وتسجل الحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية في عام 2023 زيادة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

35 - ووضعت خطط للاستجابة الإنسانية لعام 2023 لبوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا بلغ إجمالي احتياجات تمويلها 3,5 بلايين دولار، تمت تلبية 21 في المائة منها حتى 13 حزيران/يونيه. وظلت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية محدودة، مما حال دون حصول الأشخاص الضعفاء على المساعدات الحيوية. وفي حين ظلت إمكانية الوصول المادي محفوفة بالصعاب بسبب الشواغل الأمنية وتهالك البنى التحتية والمتطلبات الإدارية، استهدفت الجهات الفاعلة الإنسانية أيضا بشكل متزايد. فقد أبلغ في الربع الأول من عام 2023 وحده عن ثمانية حوادث ضد العاملين في المجال الإنساني.

هاء - حقوق الإنسان

36 - لوحظت بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بالمساءلة والعدالة الانتقالية. ففي بوركينا فاسو، عدلت الجمعية التشريعية الانتقالية في 16 شباط/فبراير قانون القضاء العسكري لعام 1994 الذي يعزز التدابير الرامية إلى تعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في عمليات مكافحة الإرهاب. وفي غامبيا، تواصلت الأعمال التحضيرية لإنشاء لجنة مستقلة للتعويضات ووحدة ادعاء خاصة، كما أحرز تقدم في المشاورات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن إنشاء محكمة مختطة لمحاكمة مرتكبي الجرائم التي اقترفت خلال فترة حكم الرئيس السابق يحيى جامع. وعلاوة على ذلك، اعتمد البرلمان في 27 و 28 آذار/مارس، على التوالي، قانون منع التعذيب وقانون المساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجنائية. وفي غينيا، استمرت المحاكمة على الجرائم التي ارتكبت في كوناكري خلال حادث الاستاد الذي وقع في 28 أيلول/سبتمبر 2009 وتخللتها شهادات أدلى بها الضحايا والشهود. وفي غينيا - بيساو، نقح مجلس الوزراء النظام الأساسي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وإن كان يلزم إحراز مزيد من التقدم لضمان الامتثال للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (المعروفة أيضا باسم مبادئ باريس). وفي نيجيريا، أنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فريق التحقيق المستقل الخاص المعني بانتهاكات حقوق الإنسان في تنفيذ عمليات مكافحة التمرد في شمال شرق البلد، استجابة لتقارير إعلامية صادرة في كانون الأول/ديسمبر 2022 تزعم ارتكاب القوات المسلحة النيجيرية سلسلة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال عمليات مكافحة التمرد في المنطقة. وفي السنغال، شرعت الحكومة، بمساعدة تقنية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في إصلاح اللجنة السنغالية لحقوق الإنسان لضمان الامتثال لمبادئ باريس.

37 - ومع ذلك، واصلت الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان التثديد بتقلص الحيزين المدني والسياسي الناجم عن التشريعات التقييدية الجديدة وأعمال التهريب ضد الإعلاميين والمحامين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. وفي بوركينا فاسو، لم يرفع الحظر المفروض منذ عام 2022 على المظاهرات العامة والأنشطة السياسية. وظل الحظر المفروض على المظاهرات العامة في غينيا ساريا، وأسفرت الاحتجاجات التي نظمتها منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية عن مقتل عدة مدنيين. وفي بوركينا فاسو وتوغو والسنغال والنيجر، هدد تعليق عمل وسائل الإعلام ومقاضاة الإعلاميين و/أو المتظاهرين و/أو نشطاء حقوق الإنسان بالمساس بحرية التعبير وفي التجمع السلمي. وأدت عمليات

اعتقال ومحاكمة الناشطين السياسيين في السنغال وسيراليون وغينيا وكوت ديفوار إلى تغذية التصورات المتعلقة باستغلال السلطة القضائية. وسلطت وفاة ناشط في مجال حقوق الإنسان محتجَز في مركز للشرطة في موريتانيا في 9 شباط/فبراير الضوء على التحديات المتعلقة بظروف الاحتجاز.

38 - ووثقت انتهاكات وتجاوزات مزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني في سياق عمليات مكافحة الإرهاب، ووثقت أيضا حالات قتل وخطف خارج نطاق القضاء، نُسب معظمها إلى جماعات مسلحة من غير الدول. وفي بوركينا فاسو، دعت الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان السلطات الوطنية إلى التحقيق في عمليات قتل، يُزعم أن قوات الأمن ارتكبتها راح ضحيتها: (أ) 39 مدنيا، بينهم 9 نساء و 3 أطفال، بين 30 كانون الثاني/يناير و 2 شباط/فبراير في بونغو بمقاطعة غورما؛ و (ب) 20 مدنيا في توسين فولبي في مقاطعة بام، في 8 آذار/مارس؛ و (ج) أكثر من 100 مدني في كارما في مقاطعة ياتينغا، في 20 نيسان/أبريل.

39 - وفيما يتعلق بحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين، وصل في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2023 ما يقرب من 8 000 مهاجر من الجزائر إلى قرية أسامكا في النيجر، على بعد 15 كلم من الحدود. وحتى 1 أيار/مايو، ظل أكثر من 3 600 من أولئك المهاجرين عالقين وقد تقطعت بهم السبل، دون الحصول على المياه والغذاء والخدمات الأساسية الأخرى.

واو - الشؤون الجنسانية

40 - أحرزت الجهود الرامية إلى تعزيز تمثيل المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية بعض التقدم الملحوظ في بنن، حيث بلغ عدد النساء في البرلمان أعلى مستوى له وهو 25 في المائة، وهي أعلى نسبة حتى تاريخه، في أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني/يناير. ونتجت الزيادة في عدد البرلمانيات في المقام الأول عن تطبيق حصة تمثيل المرأة المنصوص عليها في دستور عام 2019. وعلى نفس المنوال، زادت نسبة الممثلات في المجالس المحلية في غامبيا أكثر من الضعفين، حيث ارتفعت من 7 في المائة عام 2018 إلى 15 في المائة عام 2023.

41 - وفي ليبيريا، ينص مشروع قانون إصلاح قانون الانتخابات، المعروف حاليا على البرلمان لمواصلة استعراضه، على تخصيص حصة 30 في المائة لتمثيل المرأة في قوائم مرشحي الأحزاب السياسية. وريثما يصدر هذا القانون، ما برحت الأحزاب السياسية ملتزمة بتطبيق هذه الحصة طوعا.

42 - ومع ذلك، حدثت انتكاسات في تمثيل المرأة ومشاركتها السياسية في نيجيريا. فقد انخفض عدد النساء في الجمعية الوطنية بنسبة 19 في المائة، حيث تشغل النساء 3 في المائة و 4 في المائة من المقاعد في مجلس الشيوخ ومجلس النواب، على التوالي. وعلاوة على ما تقدم، لم تُنتخب سوى 48 امرأة، أي 4,7 في المائة، من 1 019 امرأة نافسن على المقاعد في انتخابات المجالس التشريعية للولايات. والمرأة الوحيدة التي ترشحت لمنصب حاكم، في ولاية أداماوا، خسرت الانتخابات لصالح الحاكم الحالي.

43 - وعلى الصعيد الإقليمي، عقدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يومي 15 و 16 آذار/مارس الجلسة الافتتاحية للفريق التوجيهي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع للجماعة الاقتصادية، واعتمدت إطارا للرصد والتقييم لقياس مدى التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000).

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

ألف - المساعي الحميدة والمهام الخاصة التي اضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

44 - تعاطت نائبة الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بصفتها الموظفة المسؤولة عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، على نطاق واسع مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين لتعزيز الحكم الديمقراطي والعمليات الانتخابية السلمية. وكثيرا ما تشاورت مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عمر عليو توراي وتعاونت مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية لزيادة أثر الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لعمليات توطيد السلام إلى أقصى حد.

45 - وفي الفترة من 14 إلى 16 شباط/فبراير، شاركت نائبة الممثل الخاص، إلى جانب الأمانة العامة المساعدة لدعم بناء السلام، في بعثة موفدة إلى غينيا - بيساو بقيادة رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام. والتقى الوفد برئيس غينيا - بيساو عمر سيسوكو إقبال والجهات الفاعلة السياسية والأطراف المعنية الوطنية، ودعا إلى إجراء حوار بناء لحل الخلافات السياسية، مع تسليط الضوء على ضرورة إجراء إصلاحات على صعيد الحكم. وفي 13 آذار/مارس، وخلال اجتماع لتشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، دعت نائبة الممثل الخاص إلى تقديم دعم دولي متواصل لعملية توطيد السلام في البلد.

46 - وفي نيجيريا، أجرت نائبة الممثل الخاص في الفترة من 20 إلى 27 شباط/فبراير مناقشات مع السلطات الوطنية والقادة السياسيين وقادة المجتمع المدني واللجنة الوطنية للسلام، فضلا عن الشركاء الدبلوماسيين ورؤساء بعثات مراقبة الانتخابات. وخلال توقيع المرشحين للرئاسة على اتفاق السلام الوطني الثاني في 23 شباط/فبراير، دعت إلى إجراء انتخابات سلمية وحث المرشحين على اللجوء إلى وسائل قانونية لتسوية المنازعات. وشاركت أيضا في مناسبات على مستوى الولايات. وفي 18 كانون الثاني/يناير، حضرت منتدى الأطراف المعنية في كانو. ولدعم تهيئة بيئة انتخابية مواتية والتوصل إلى حل سلمي للخلافات، وفر المكتب الدعم للجنة السلام الوطني من أجل عقد ثلاثة منتديات إضافية للأطراف المعنية على مستوى الولايات في كروس ريفر في 7 شباط/فبراير، وفي إينوغو في 11 شباط/فبراير، وفي أويو في 14 شباط/فبراير.

47 - وسافرت نائبة الممثل الخاص إلى موريتانيا من 27 إلى 29 آذار/مارس حيث التقت بالرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني وأصحاب المصلحة الوطنيين. ودعت إلى إجراء انتخابات بلدية وإقليمية وتشريعية سلمية وشاملة للجميع.

48 - وفي 4 نيسان/أبريل، وقبل الانتخابات العامة التي ستجرى في ليبيريا في تشرين الأول/أكتوبر، شاركت نائبة الممثل الخاص في حفل التوقيع على إعلان نهر فارمينغتن المنقح لعام 2023 الذي اختتم بدعم تيسيري قدمته الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وخلال اجتماعها مع رئيس ليبيريا جورج مانه وياه وجهات معنية أخرى، أكدت من جديد دعم الأمم المتحدة للسلام والديمقراطية في ليبيريا.

49 - وفي الفترة من 10 إلى 12 أيار/مايو، رافق ممثلو مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الأمانة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا في إدارتي الشؤون السياسية وبناء السلام، وعمليات السلام في زيارة إلى فريتاون حيث التقت برئيس سيراليون ومسؤولين حكوميين آخرين، فضلا عن زعماء سياسيين

وممثلات عن المرأة العاملة في المعترك السياسي وأعضاء السلك الدبلوماسي. وأبرزت خلال محادثاتها أهمية الحوار وأكدت من جديد التزام الأمم المتحدة بمواصلة العمل مع حكومة سيراليون وشعبها لتوطيد السلام والديمقراطية والتنمية. وظلت نائبة الممثل الخاص على اتصال وثيق برئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنسق الأمم المتحدة المقيم في سيراليون لتوحيد الجهود الرامية إلى النهوض بعملية انتخابية سلمية وشاملة للجميع.

50 - وفيما يتعلق بالعمليات الانتقالية الجارية، عملت نائبة الممثل الخاص بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحمل سلطات البلدان المعنية على الوفاء بالتزاماتها بجدول زمني متفق عليه وبعملية شاملة للجميع. وفي 5 كانون الثاني/يناير، قادت نائبة الممثل الخاص بعثة مشتركة إلى بورкина فاسو مع مكتب التنسيق الإنمائي. وأكد المحاورون الوطنيون من جديد التزامهم بالجدول الزمني المتفق عليها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للعودة إلى النظام الدستوري وناشدوا الشركاء تقديم دعم إضافي لتلبية احتياجات البلد المتعددة الأبعاد. وفي وقت لاحق، في الفترة من 29 كانون الثاني/يناير إلى 1 شباط/فبراير، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في بعثة تقييم تقنية مشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي أوفدت إلى بورкина فاسو.

51 - وفي 19 و 20 كانون الثاني/يناير، قامت نائبة الممثل الخاص ببعثة إلى غينيا للمشاركة في مشاورات بشأن تنفيذ الجدول الزمني للعملية الانتقالية المتفق عليه مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وشاركت أيضا في حفل اختتام مبادرة التماسك الاجتماعي التي قادتها الأمم المتحدة، وكررت خلال الحفل نداءها من أجل العودة في الوقت المناسب إلى النظام الدستوري في إطار الاحترام الكامل للحقوق والحريات الأساسية.

باء - لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

52 - على الرغم من إحالة مجالات الخلاف الثلاثة العالقة إلى محكمة العدل الدولية مجددا كي توضح المحكمة حكمها لعام 2022 المتعلق بتلك المجالات، على نحو ما قرره لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة في دورتها الرابعة والثلاثين المعقودة في آب/أغسطس 2022، استمر إحراز تقدم في وضع العلامات الحدودية. ونُصب نحو 221 عمودا، وتبقى 475 عمودا ما زال يتعين نصبها. وخلال جلسة عمل ثلاثية عقدت في دوالا، الكاميرون، من 4 إلى 9 آذار/مارس، اتفق الطرفان على إنجاز 62 صفحة خرائط من 131 صفحة.

جيم - تعزيز الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية لمواجهة الأخطار العابرة للحدود والأخطار الشاملة التي تتهدد السلام والأمن

53 - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعاونه مع الشركاء الإقليميين، بما في ذلك عن طريق خلايا الاتصال التابعة له لدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في نواكشوط. وفي اجتماع عقد في أبوجا في 23 شباط/فبراير، ناقشت نائبة الممثل الخاص ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التحديات السائدة في مجالي السلام والأمن. وواصل المكتب دعم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لاستعراض بروتوكول A/SP1/12/01 المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد المكمل للبروتوكول المتصل بآلية منع النزاعات وإدارتها وحلها وحفظ

السلام والأمن، الذي اعتمدته الجماعة الاقتصادية في عام 2001. وفي هذا الصدد، شارك المكتب في 15 آذار/مارس في حلقة عمل افتراضية حول "الأطر المعيارية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن إدارة النزاعات" للتوعية بالبروتوكول التكميلي بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد وغير ذلك من الأطر ذات الصلة. وفي الفترة من 8 إلى 10 شباط/فبراير، شارك المكتب في خلوة عُقدت في لومي هدفها استعراض الآليات الوطنية للإنذار المبكر والاستجابة التابعة للجماعة الاقتصادية وتحديد أنشطة لتنفيذ الهياكل الأساسية الوطنية للسلام وتحقيق لا مركزية هياكل الإنذار المبكر والاستجابة حتى مستوى المجتمعات المحلية.

54 - وفي أعقاب اجتماع لوزراء دفاع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في 10 كانون الثاني/يناير، ومؤتمر قمة استثنائي لرؤساء دول المجموعة في 20 شباط/فبراير، عُقد كلاهما في نجامينا في 28 آذار/مارس في نواكشوط، التقت نائبة الممثل الخاص بالرئيس المقبل للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل رئيس موريتانيا. وناقشا، في جملة أمور، انسحاب مالي من هياكل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل اعتباراً من 30 حزيران/يونيه 2022، بما في ذلك القوة المشتركة، وإعادة تنشيط لكلية الدفاع لمنطقة الساحل. وأعاد رئيس المجموعة تأكيد عزمه على حماية تماسك المجموعة الخماسية ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المستمر. وواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تقديم الدعم اللوجستي للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، الذي يقوده رئيس النيجر السابق محمدو إيسوفو.

55 - وواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعاونه المتعدد القطاعات مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. واتفق المكتبان على خطة عمل مشتركة حول المبادرات المتعلقة بالأمن البحري، وديناميات النزاع بين المزارعين والرعاة، وتحقيق الاستقرار في حوض بحيرة تشاد. وفي 16 و 17 آذار/مارس في ليرفيل، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الاجتماع السنوي التاسع لرؤساء كيانات الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، الذي ترأسه الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا، وأوصى خلاله بأن تعزز كيانات الأمم المتحدة تعاونها مع الاستفادة في الوقت نفسه من المزايا النسبية لكل منها.

1 - ديناميات النزاع بين المزارعين والرعاة

56 - شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من 8 إلى 10 شباط/فبراير في أبوجا في حلقة عمل بشأن المنهجية نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل وضع خطة جديدة للبحوث المتعلقة بديناميات النزاع بين المزارعين والرعاة. وعرضت البعثة الجهود المشتركة التي قام بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل. ويواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل تنفيذ مشروع عبر الإقليم بشأن تعزيز التدابير على صعيد الحوكمة لفض النزاعات بين المزارعين والرعاة على المستوى المحلي في غرب ووسط أفريقيا.

2 - حوض بحيرة تشاد

57 - في الفترة من 27 إلى 31 آذار/مارس، عقد المستشارون العسكريون لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في نجامينا اجتماعاً مع قائد القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التابعة لمبادرة أكرا وقيادة لجنة حوض بحيرة تشاد حول تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وخلال تبادل الآراء، أحيط مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل علماً بالعمليات الجارية والتحديات الأمنية، فضلاً عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية.

3 - استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو

58 - اجتمعت نائبة الممثل الخاص في 3 آذار/مارس بالأمنية العامة المعينة حديثاً لأمانة اتحاد نهر مانو ماريا هاريسون. وناقشتا الخطوات اللازمة لإعادة تنشيط الاتحاد، ودعت نائبة الممثل الخاص إلى استئناف الاجتماعات النظامية لاتحاد نهر مانو على المستويين التقني والوزاري وعلى مستوى القمة. وفي وقت لاحق، في الفترة من 6 إلى 10 آذار/مارس، أوفد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ببعثة تقنية إلى أمانة الاتحاد في فريتاون وناقش مشروع إطار جديد للتعاون للفترة 2023-2025، فضلاً عن تنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو لعملية الانتقال في غينيا والعمليات الانتخابية في سيراليون وليبيريا.

4 - القرصنة والسطو المسلح في البحر داخل خليج غينيا

59 - قبل حلول الذكرى السنوية العاشرة لهيكل ياوندي في حزيران/يونيه، كثف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مشاوراته مع الشركاء بشأن إجراء استعراضٍ لتفعيل الهيكل. وفي 15 كانون الثاني/يناير، وعلى هامش الجلسة الرابعة والخمسين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، اجتماعاً مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومركز التنسيق الأقاليمي لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلامة والأمن البحريين في وسط وغرب أفريقيا. وعُقدت اجتماعات متابعة في 7 شباط/فبراير مع ألمانيا، الرئيسة المشاركة لمجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع، وفي 30 آذار/مارس مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وكوت ديفوار، وكلاهما يشتركان مع ألمانيا في رئاسة مجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع. وتبادلت الكيانات خلال هذه الاجتماعات الآراء بشأن الأولويات واتفقت على تنظيم أنشطة لإحياء الذكرى السنوية العاشرة لمدونة السلوك المتعلقة بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح التي تستهدف السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا (مدونة ياوندي لقواعد السلوك).

5 - الإرهاب والتطرف العنيف

60 - نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس مؤتمراً في داكار بشأن منع التطرف العنيف في غرب ووسط أفريقيا، بالتعاون مع حكومتي سويسرا والسنغال. وشدد ممثلون رفيعو المستوى للحكومات وقوات الأمن، إضافة إلى الزعماء الدينيين وقيادات نسائية وشبابية، على ضرورة استنهاض الإرادة السياسية لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف استكمالاً للتدابير

العسكرية. والتقت نائبة الممثل الخاص على هامش الاجتماع الأمين التنفيذي لأمانة مبادرة أكرا، الذي أطلعها على مستجدات تنفيذ القرارات المتخذة خلال قمة رؤساء الدول المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 ومستجدات اجتماع وزراء الأمن والدفاع المعقود في 2 شباط/فبراير.

61 - وشارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الفترة من 13 إلى 17 آذار/مارس في أول زيارة تقييم قطرية إلى بنن تجريها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. وشمل التقييم جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 1373 (2001) و 2178 (2014) و 2396 (2017)، وتواصل المشاركون مع السلطات الحكومية الوطنية والمحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الدوليين.

6 - الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ

62 - قام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في إطار تنفيذه لنداء داكار للعمل بشأن تغير المناخ والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بزيارات تقنية إلى مالي في الفترة من 12 إلى 16 آذار/مارس، وإلى موريتانيا في الفترة من 19 إلى 25 آذار/مارس. ففي مالي، تعاون المكتب مع الجهات الفاعلة العاملة في مجال التماسك الاجتماعي وتمكين المرأة والحصول على الأراضي وذلك بالتنسيق مع البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري والمؤسسات الحكومية. أما في موريتانيا، فقد زار المكتب مخيم اللاجئين في منطقة الحوض الشرقي، حيث لاحظ الأثر المضاعف لتغير المناخ على حالات التوترات بين مجموعات اللاجئين والمجتمعات المحلية، التي ازداد تفاقمها بسبب ديناميات النزاع بين المزارعين والرعاة وعوامل النزاع الأخرى في المنطقة.

63 - كما عقد المكتب، بوصفه أمانة فريق الأمم المتحدة العامل الإقليمي المعني بتغير المناخ والأمن والبيئة والتنمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ست دورات مناقشة للمساعدة على بناء أوجه التأثر حول نداء داكار للعمل، وذلك بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع آلية الأمم المتحدة للأمن المناخي.

7 - إصلاح قطاع الأمن، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية

64 - في إطار الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتعزيز تنسيق جهود الأمم المتحدة والجهود الدولية المبذولة لدعم عمليات إصلاح قطاع الأمن في المنطقة، شرع، بالتعاون مع مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لإدارة عمليات السلام، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب التنسيق الإنمائي، في عملية مسح مشترك لمبادرات إصلاح قطاع الأمن التي نفذت في المنطقة في السنوات العشر الماضية بغية وضع توصيات تمهيدا لاتخاذ المزيد من الإجراءات.

8 - مشروع مدني مشترك لمعالجة مسألة العنف الطائفي في المنطقة

65 - شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من 16 إلى 17 شباط/فبراير في حلقة عمل نظمها سلطة ليبتاكو - غورما في واغادوغو بهدف وضع استراتيجية إقليمية لتحقيق الاستقرار. ودعا المشاركون، الذين كان من بينهم ممثلون عن السلطات السياسية المحلية والوطنية في بوركينا فاسو، ومالي،

والنيجر، وكذلك شركاء خارجيون، إلى تعزيز الحوار بين الطوائف وتعزيز التواصل بين السكان المدنيين وقوات الأمن في البلدان الثلاثة.

دال - تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

66 - تواصل إحراز تقدم في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من خلال تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى العاملة في المجال الجامع بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وواصلت نائبة الممثل الخاص إجراء اتصالات رفيعة المستوى بهدف تعزيز الشراكات بين المؤسسات. واجتمعت في 3 آذار/مارس مع الأمين التنفيذي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إريك تياريه في داكار. واتفقا على تعزيز أوجه التآزر بين الاستراتيجية المتكاملة وخطة الاستثمار ذات الأولوية للمجموعة الخماسية.

67 - وعُقد في 16 شباط/فبراير الاجتماع الرابع عشر للجنة التوجيهية للاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل في داكار. ودعا المشاركون إلى تعزيز الدعوة بشأن الحكم الرشيد، وهيكّل الأمن الإقليمي، والحصول على التعليم في مناطق النزاع، وإدارة ديناميات النزاع بين المزارعين والرعاة، بما في ذلك في المناطق الحدودية. ووافقت اللجنة التوجيهية على وضع خطة عمل إقليمية لمنطقة الساحل بشأن المياه وإدراج المياه في النسخ المقبلة لأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لبوركينا فاسو، وتشاد، والسنغال، وغامبيا، وغينيا، وموريتانيا.

68 - وأقام المنسق الخاص بالمعنى بالتنمية في منطقة الساحل حواراً غير رسمي بشأن السياسات داخل منتدى الترابط الإقليمي لمنطقة الساحل الذي يتألف من منظمات غير حكومية وشركاء ماليين وكيانات تابعة للأمم المتحدة بغية تعزيز التعاون في مجال المساعدات في مجالات السلام والتنمية والشؤون الإنسانية. وعُقدت ثلاث جلسات حوار شملت 12 مجالا مواضيعياً بما في ذلك التحليل والتمويل وبناء القدرات.

69 - وفي 17 و 18 نيسان/أبريل، حضرت نائبة الممثل الخاص الاجتماع الثاني عشر للمبعوثين الخاصين لمنطقة الساحل، الذي عقد في لاهاي، مملكة هولندا، وضم ممثلين عن المنظمات الإقليمية، فضلاً عن مراكز الفكر، وممثلين عن الشباب من بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر. وفي هذه المناسبة، قدم رئيس النيجر السابق محمدو إيسوفو إحاطة عن عمل الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل. وناقش الاجتماع أيضاً كيفية تقديم دعم أفضل لجهود مكافحة الإرهاب، والمساعدة في وقف تفشي عدم الاستقرار إلى دول غرب أفريقيا الساحلية، وتحسين فعالية المساعدات في منطقة الساحل بالنظر إلى السياق الجيوسياسي الدولي الحالي الذي يؤثر على المنطقة.

هاء - تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

70 - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل اتصالاته لدعم الشركاء الإقليميين في تعزيز الحوم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. ففي 24 نيسان/أبريل، نظم المكتب، بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان، ومكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وشبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في غرب أفريقيا، مشاورة إقليمية بشأن كيفية الاستفادة من القضاء. ودعا المشاركون إلى استمرار التواصل السياسي بين السلطات الوطنية والجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا والأمم المتحدة، وزيادة الدعم لتعزيز أوجه التبادل بين بلدان المنطقة، ودعم المنديات الإقليمية بغية الاستجابة لكيفية الإفادة من القضاء، بما في ذلك الممارسون القانونيون والقضاة والمجتمع المدني.

71 - وعلاوة على ذلك، قدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الفترة من 29 نيسان/أبريل إلى 1 أيار/مايو الدعم لتنظيم المنتدى الاستشاري المعني بمشاركة المنظمات غير الحكومية في الدورة العادية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وخلال فترة انعقاد المنتدى، يسر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالاشتراك مع مفوضية حقوق الإنسان، عقد دورة بشأن حماية الحيزين المدني والسياسي كشرط مسبق لتوطيد الديمقراطية.

72 - وفيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والمنظور الشبابي، نظم المكتب في 8 شباط/فبراير، قبل إجراء الانتخابات في نيجيريا، حوارا مفتوحا مع الفرع النيجيري للفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ناقش خلاله ممثلو الأحزاب السياسية والحكومة وقوات الأمن والمنظمات النسائية والشبابية مساهماتهم في إجراء عملية انتخابية سلمية.

73 - وفي 27 شباط/فبراير، استضاف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، دورة افتراضية لتبادل الآراء مع ممثلين من 16 بلدا من غرب أفريقيا لاستعراض تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وشملت التوصيات الرئيسية زيادة التعاون مع الزعماء الدينيين والتنوعية بقرار مجلس الأمن 2250 (2015) في المدارس. ودعت دورة أخرى نظمها المكتب مع الشابات والشبان في 30 آذار/مارس إلى زيادة جهود الدعوة للترويج لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2250 (2015).

74 - وفي 16 آذار/مارس، يسر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دورة مواضيعية لتبادل الآراء للفريق العامل المعني بدور المرأة في منع التطرف العنيف. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المكتب وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس حلقة عمل في أكرا لبناء قدرات أعضاء الفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومشاركين آخرين كان موضوعها إدراج مهارات تحليل النزاعات والتحليل السياسي المراعيين للاعتبارات الجنسانية في تصميم البرامج.

رابعاً - الملاحظات والتوصيات

75 - على الرغم من التحديات المتعددة التي تواجه غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، تشكل قدرة الحوم الديمقراطي على الصمود في عدد من بلدان المنطقة بادرة مشجعة. ففي نيجيريا، يشكل إجراء انتخابات أدت إلى انتقال منظم للسلطة بعد أن أنهى رئيس الدولة الحالي فترتي ولايته عملا جديرا بالثناء. وأثلج صدري أيضا إجراء الانتخابات العامة في سيراليون فضلا عن إجراء انتخابات تشريعية سلمية في بنن، وغينيا - بيساو، وموريتانيا. وفي هذا الصدد، أود أن أشجع بشكل إضافي الأحزاب السياسية وغيرها من الأطراف المعنية في ليبيريا على التقيد الصارم بالالتزامات التي تعهدت بها في إعلان نهر فارمينغتن المنقح لعام 2023، مما يسمح للبلد بزيادة توطيد السلام والديمقراطية.

76 - وألاحظ استمرار نقص تمثيل المرأة في جميع أنحاء المنطقة في العمليات السياسية وهيئات صنع القرار. وأكد من جديد أهمية تعزيز المشاركة الكاملة والمجدية للمرأة وتمثيلها في جميع العمليات السياسية.

وأدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما الحكومات والأحزاب السياسية، إلى النهوض بالتشريعات والمتعلقة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وإلى ضمان التنفيذ الفعال للصكوك القائمة ذات الصلة.

77 - ومع استمرار أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة في الإعراب عن قلقها إزاء تزايد القيود المفروضة على الحريات المدنية، بما في ذلك حظر المظاهرات السلمية واحتجاز المعارضين السياسيين في بعض السياقات، من المهم للغاية أن تعمل السلطات الوطنية على تعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون بشكل كامل.

78 - ويشهد التقدم المحرز في غامبيا في مجال العدالة الانتقالية على التزام البلد بالعملية. وأدعو الشركاء الدوليين إلى زيادة دعمهم للتماسك الاجتماعي وتضميد الجراح الوطنية، وأحث الأحزاب السياسية والحكومة وجميع الجهات المعنية الوطنية على إعطاء الأولوية لعملية الإصلاح الدستوري.

79 - ومن المهم للغاية أن تعزز البلدان التي تمر بمراحل انتقال سياسي التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الهيئات الإقليمية والدولية من أجل العودة إلى الحكم الدستوري في الوقت المناسب. وأدعو الشركاء إلى دعم هذه البلدان لصالح السكان المتضررين وتوطيد الديمقراطية على المدى الطويل.

80 - وعلى الرغم من التحسينات التي طرأت في بعض المناطق، لا يزال استمرار حالة انعدام الأمن في منطقة الساحل الوسطى وتزايد خطر انتشارها إلى البلدان الساحلية يبعثان على القلق العميق. ولذلك، أكرر دعوتي إلى تعزيز الشراكات واتخاذ تدابير جماعية مدعومة بالموارد الكافية.

81 - ولا تزال التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد السكان المدنيين خلال تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب تشكل مدعاة للقلق البالغ. وينبغي لقوات الأمن في المنطقة أن تتقيد بتقيده صارما بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وبالقانون الدولي الإنساني خلال عمليات مكافحة الإرهاب. وأدعو جميع البلدان المعنية إلى المسارعة إلى إنشاء آليات مستقلة تحقق بشكل دقيق في الانتهاكات المزعومة بهدف تقديم الجناة إلى العدالة واستعادة الثقة.

82 - ولا تزال العواقب الإنسانية لانتشار حالة انعدام الأمن ماثرة قلق بالغ، لأنها تزيد من تفاقم المعاناة الإنسانية وتؤدي إلى عمليات تشريد واسعة النطاق وإلى حرمان الأطفال من التعليم. وأدعو حكومات المنطقة والشركاء الدوليين إلى دعم النهج الشاملة والوفاء بالتزاماتها بموجب خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة الإرهاب للفترة 2020-2024، والاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد.

83 - وستواصل الأمم المتحدة دعم الجهود الرامية إلى التصدي لانعدام الأمن ومعالجة الأسباب الجذرية لتطرف العنف والإرهاب، وأوجه القلق المتعلقة بحقوق الإنسان، وتلبية الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك من خلال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. وأتطلع في هذا الصدد إلى توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل الذي يقوده رئيس النيجر السابق محمدو إيسوفو.

84 - وأرحب بالتقدم المستمر الذي تحرزه لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، التي تتجه نحو حسم مجالات الخلاف القليلة المتبقية. وأشجع كل الأطراف المعنية على الاستمرار في بذل جهودها بحسن نية لتمكين اللجنة من إنجاز ولايتها.

85 - وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز شراكتها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الكيانات دون الإقليمية من أجل النهوض بتوطيد السلام والحوار الديمقراطي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأود أن أعرب عن تقديري لحكومات منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واتحاد نهر مانو، ولجنة خليج غينيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، ومبادرة أكرا وبنك التنمية الأفريقي على تعاونها المتواصل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وإذ أعرب عن بالغ التقدير لنانبة الممثل الخاص لقيادتها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل خلال الأشهر القليلة الماضية، أود أيضا أن أرحب بممثلي الخاص الجديد لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ليوناردو سانتوس سيمو وأن أشكره على توليه هذه المهمة. كما أتوجه بالشكر لموظفي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وموظفي لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة على جهودهم الدؤوبة لتعزيز السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.